في الواقع الاقتصادي

هيئة الحج والفساد

■ عباس الغالبي

يبدو أن الفساد قد ضرب أطناب هيئة الحج والعمرة ، وهي المؤسسة التنفيذية التي تتعامل مع أحدى أهم الفرائض الإسلامية في أداء مناسك الحج .
وذكرت مصادر برلمانية مؤخراً في تصريحات صحفية نقلتها وكالة اكانيوز أن لجنة النزاهة تعتزم فتح ملفات للفساد في الهيئة في صفقة الطائرات التي تعاقدت عليها سعياً لاستخدامها واستثمارها في نقل الحجاج من والى العراق ، حيث أكدت تلك المصادر أن هنالك مؤشرات لحالات فساد في هذه الصفقة التي أثارت لغطاً وجدلاً في حينها .
وكنا قد نبهنا في مقال سابق الى الفوضوية العارمة التي شهدتها قوافل حجيج العمرة لهذا الموسم والمواسم الاخيرة السابقة بسبب عدم كفاية الطائرات العائدة للهيئة في استيعاب زخم حجيج العمرة ، في وقت ألزمت الهيئة جميع شركات السفر والسياحة الى الذهاب جواً عن طريقها ، وقد أثبتت معطيات الواقع انها غير قادرة على التعامل مع هذا الملف بكفاءة وقدرة عاليتين ، حيث شكى لنا كثير من الحجاج الذين فوجئوا بمواعيد غير صحيحة على عكس ما اتفق عليه سابقاً مع الهيئة .
الامر يدعو التوقف ملياً مع هذه الظاهرة غير الصحية لاسيما وان هيئة الحج على ما عليها من مسحة دينية ، إلا انها غامرت بأن تكون مؤسسة ادارية تنفيذية لمتطلبات السياحة الدينية على وفق العرف والمنطق الاقتصادي بأن مواسم الحج والعمرة تندرج تحت اطار السياحة الدينية التي مازالت تفتقر في العراق الى أبسط مقومات نجاحها وتحقيقها للمردود الاقتصادي المتوقع ، حيث أثبت هيئة الحج والعمرة فشلها في ادارة هذا الملف ما ينم عن عدم كفاءة القائمين على الهيئة وعدم قدرتهم على ادارة هذه المؤسسة التي تعامل مع شرائح مجتمعية واسعة وعلى مدار السنة ،فضلاً عن انها مؤتمنة على ما يسمى بقرعة الحجاج لحصة العراق السنوية لموسم الحج الأكبر والتي انتابتها الكثير من المحسوبية وتفضيل المسؤولين الحكوميين على السواد الاعظم للناس من دون وازع مهني او اعتباري او شرعي .
مؤشرات الفساد هذه وان لم تكن قد وصلت درجة الثبات القطعية على هيئة الحج والعمرة ، فهي بحاجة الى مراجعة تقويمية وحسابية لكثير من الملفات التي تتعامل معها الهيئة لاسيما من الحكومة التي تعد مشرفة على عملها يساندها الدور الرقابي لمجلس النواب الذي يفترض ان يكون حاضراً وبقوة فيما ينسب الى هذه المؤسسة التي تتعامل مع بعد ديني وشرعي لا يمكن ان يرقى الى مستوى الفساد الذي تعج به المؤسسات الحكومية .
ومما يثير الغرابة ان تبقى الهيئة متزمتة في التعامل مع شركات الطيران التابعة للقطاع الخاص وعلى شكل عقود استثمارية لتسيير قوافل الحجاج بشكل انسيابي بعيداً عن هذا الارتباك والتخبط وما ينعكس ذلك سلبياً على الحجاج بشكل مباشر ، وطي ظاهرة الانتظار الممل والطويل في أروقة المطارات في ظل إصرار هيئة الحج على التعامل مع هذا الملف بإمكانات بسيطة لا تستوعب الأعداد المتزايدة والكبيرة للحجاج ، حيث يندرج هذا الامر في اطار الفساد الاداري والمالي الذي يظهر انه بدأ ينخر في جسد الهيئة .

بدأت وزارة النفط بتحضير حقائب المعلومات عن المواقع

خبراء يؤكدون أن جولة التراخيص الرابعة ستزيد من الاحتياطي الغازي

□ بغداد / صابرين علي

أكد خبراء أن جولة التراخيص الرابعة ستزيد من الاحتياطي الغازي ، في الوقت الذي بدأت وزارة النفط بتحضير حقائب المعلومات عن المواقع النفطية المشمولة بجولة التراخيص الرابعة.
و قال الخبير الاقتصادي حمزة الجواهري لـ (المدى الاقتصادي) : ان جولة التراخيص النفطية الرابعة تهدف الى استكشاف الغاز في المناطق التي لم يتم تحديدها ويعتقد أنها تحتوي على كميات من الغاز الحر اكثر من النفط حيث انها تعزز الاحتياطي الغازي بعد سد الاحتياجات المحلية وتوليد الكهرباء والصناعات البتروكمياوية .
واضاف الجواهري : ان هذه الجولة يمكن من خلالها اكتشاف الكثير من المكامن الغازية حيث انها يمكن ان تصل في نهاية العقد الحالي الى ستة ملايين، فضلاً عن الحاجة الى تصدير الغاز الى الدول عبر خط الانابيب النفطي العراقي السوري والخط العربي والخط الى دول اوربا بعد ان يتم سد الحاجة المحلية منه و تعزيز الاحتياطي الغازي منها .
وتابع الجواهري : ان هذه الجولات تعزز الاحتياطي الغازي وتهدف الى القيام بمسح جيوفيزيائي يقوم بحفر التراكيب الجيولوجية المعينة التي يعتقد انها تحتوي على النفط والغاز وبعدها والحضر الاستكشافي، مبيناً ان تقييم هذه الاستكشافات بحاجة الى ثماني سنوات من الان ليتم تحديد الاحتياطي والزيادة المتوقعة منها على المدى البعيد من الزيادة الحاصلة في الغاز الحر .
وبين الجواهري :ان كل وزارة في الدولة يمكن ان يكون لديها مشاريع وتحولها على شكل عقود حيث ان هذه الجولات هي عبارة عن عقود خدمية عادية تهدف الى القيام بمسح جيوفيزيائي يقوم بحفر التراكيب الجيولوجية ويمكن ان تحتوي على كميات من النفط والغاز ويمكن ان تعطي نظرية لدى الشركات فرصاً في التعاقد مع العراق في المستقبل وهذا الأمر ليس بحاجة الى تدخل من قبل مجلس النواب فيه .
الى ذلك قال معاون مدير دائرة العقود والتراخيص في وزارة النفط الدكتور صباح الساعدي :هناك جدوى اقتصادية كبيرة وراء هذه الجولة حيث إن الجولات الأربع بمجملها ترفع قيمة الإنتاج النفطي من مليونين برميل الى ١٢ برميل ، حيث ان هذه الجولات يمكن ان تحقق الجدوى منها حتى وان كان الإنتاج النفطي الى خمسة ملايين برميل .
وأضاف الساعدي : ان هذا الموضوع لاقى الكثير من الاهتمام والتأييد من قبل المهتمين الأمر الذي يمكن ان يزيد من المباركة في هذا العمل وإمكانية نجاحاته المتوقعة على المدى البعيد .
وتابع الساعدي : هناك الكثير من البحوث المقدمة في هذا الجانب من قبل الاختصاصيين العراقيين وحتى الأجانب ، حيث ان هذه العقود أعلن عنها عبر شبكات الانترنيت وعن كل ما فيها خطوة بخطوة و ان الوزارة غير مسؤولة عن الذين ليس لهم علم بها ويحاولون ان يحبطوا عمل هذه الجولات نتيجة الخلافات السياسية او الادعاءات بعدم قانونيتها .
من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور احمد بريهي :ان الجولة الرابعة للتراخيص النفطية والغازية تختلف عن باقي الجولات بأنها تعد عقود خدمة تضمن جهود استكشافية ويراد تطويرها والتي يغطي من خلالها الجهود الاستكشافية والتطوير وبالنتيجة الزيادة في أرقام الاحتياطي من خلال هذه الجهود الاستكشافية التي تزيد من الطاقة الإنتاجية، والتي يمكن من خلالها زيادة الإنتاج حسب الأسواق في ذلك الوقت وان أثارت هذه المسألة من ناحية قانونيتها من قبل جهات تريد أعاقت العمل في وقت هي أحوج فيه الى الدعم الشعبي الواسع لأداء العمل فيها.
من جانبه قال الأكاديمي الدكتور نبيل جعفر: ان هذه الجولات النفطية تعد عقود خدمة طويلة الأجل واحدث موضوعها جملة انتقادات حيث كان من الممكن ان تستثمر الشركات العراقية بدأ العمل فيها فأن الجولة الاولى اعطت الحقول النفطية إلى شركات أجنبية بدلاً من العراقية واما الثانية أحيلت العقود النفطية المكتشفة وغير المطورة والتي كان من الممكن اعطائها الى الشركات العراقية اما جولة التراخيص الرابعة التي تتعلق برفع الرقع الاستكشافية اي بمسوحات واسعة من الأراضي التي تغطي أجزاء عديدة من العراق وهي أراضي من الممكن جداً ان يتواجد بها كميات من النفط والغاز ولكنها تحتوي على درجة من المخاطر العالية نسبياً بالمقارنة مع الجولات الأخرى ، حيث من الممكن ان يتم الحفر في هذه الحقول ولا يتم إيجاد النفط فيها وان كان معظم هذه الرقع تحتوي على النفط .
وتابع جعفر : أن الرقع هذه التي لم تستكشف بعد ولم تدخل في حسابات احتياطي النفط العراقي من النفط الخام ومن ثم انها ستضيف الى العراق في رفع الرقم المتوقع ، حيث لا يتم تحديد هذه النسبة قبل ٥ سنوات على اقل تقدير و أنها لا تحقق الزيادة في الوقت الحاضر .
في غضون ذلك بدأت وزارة النفط بتحضير حقائب المعلومات عن مواقع العمل النفطية المشمولة بجولة التراخيص الرابعة .
وقال مدير عام دائرة العقود والتراخيص عبد المهدي العميدي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن " دائرة العقود والتراخيص بدأت بتحضير حقائب المعلومات عن مواقع العمل المشمولة بجولة التراخيص الرابعة التي سيعقد مؤتمرها التحضيري في ١٢ايلول المقبل ".
وكان وزير النفط عبد الكريم لعيبي قد أعلن مطلع العام الحالي عن استعداد وزارته لإطلاق جولة تراخيص رابعة أمام الشركات الأجنبية مخصصة لاستثمار ١٢ رقعة استكشافية في مجالي النفط الخام والغاز.
وأضاف أن "حقائب المعلومات تحوي على تفاصيل دقيقة عن آليات تنفيذ وتطوير المواقع الغازية المشمولة بجولة التراخيص الرابعة ".
وزاد بالقول أن " حقائب ستوزع المعلومات، بالإضافة إلى العقود بصيغتها الأولية للشركات العالمية التي شملتها دائرة العقود بالدخول في الجولة و التي بلغ عددها ٤٠ شركة عالمية من مختلف الجنسيات ".
وكشفت لجنة النفط والطاقة النيابية في الأول من أيار الماضي أنها طلبت بصورة رسمية من وزارة النفط تأجيل جولة التراخيص الرابعة لعدم حاجة العراق لها في المرحلة الحالية .
وفشل مجلس النواب بدورته السابقة في تمرير قانون النفط والغاز الذي كان من المتوقع أن ينهض بالواقع النفطي حال إقراره.
وأعلنت وزارة النفط في شهر أيلول العام الماضي أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليار برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.
وأطلقت ثلاث جولات تراخيص نفطية لاستثمار الحقول النفطية وتطويرها.

غاز الجنوب.. عودة إلى زمن الهيمنة الأجنبية

□ د. حيدر عبدالرزاق حسين×

لم يكد يفيق الشعب العراقي من صدمة عقود الكهرباء الوهمية التي أطلت علينا في شهر رمضان المبارك وخلال أقسى فترات الصيف الحارق ،حتى فوجئنا بما تنوي وزارة النفط القيام به من توقيع لعقد طويل الأمد يمتد خمسة وعشرين عاماً مع شركتي شل الانكلوهولندية ومتسوبيشي اليابانية لمعالجة وتصدير الغاز المنتج من حقول الجنوب على الرغم من معارضة معظم خبراء النفط والغاز العراقيين الذين أكدوا بما لا يقبل الشك أن هذه الصفقة المريبة تحمل في طياتها من الكوارث والمصائب التي ستحل على بلادنا مالا يمكن السكوت عليه أو التغاضي عن كشفه للرأي العام العراقي. فهذا العقد وبصيغته المعدلة والتي تم التوقيع بالأحرف الأولى عليها يعتبر ببساطة انتكاسه هائلة وترجعنا إلى الخلف لعقود طويلة،عندما كانت شركات النفط العالمية هي المتحكمة في ثرواتنا النفطية ولم تترك لنا إلا الفتات. لا نبالغ عندما نقول أن هذا المشروع يعتبر مشروعاً استعمارياً جديداً حيث أنه يسعى إلى فرض سيطرة الشركات الأجنبية على كافة مقدرات قطاع الغاز في العراق ولتوضيح هذا الأمر وبشكل مباشر ومبسط فإننا نشير إلى خمس نقاط هامة لابد من معرفتها لاستيعاب حجم الضرر الذي سيلحقه هذا المشروع بالعراق وبشعبه:
اولا: ينص العقد في أكثر من مادة على تفرد شركة شل في اتخاذ القرارات الرئيسية بخصوص انتاج ومعالجة وتصدير الغاز في كافة انحاء العراق مما يجعل من هذا العقد عقداً احتكارياً يمنح الشريك الأجنبي اليد الطولى ويوفر له الغطاء القانوني لتحقيق كافة اهدافه دون مساءلة من أحد ، فمثلاً لا يستطيع أي طرف في العراق سواء كان شركة أجنبية أو وطنية أو مشتركة تصدير الغاز للخارج إذا لم تستكمل شركة شل وحسب رغبتها كافة عمليات التصدير التي تستهدفها من هذا المشروع. وهكذا فإن الجميع بما في ذلك الجانب الحكومي صاحب الثروة سيقف في طابور طويل حتى "ترتوي" شل وحينها فقط سيتمكن الآخرون من التنافس على ما تبقى ، هذا إذا بقي شيء!!
ثانيا: رغم ما تقوم به وزارة النفط وشركة شل كل على حدة بنفي أن العقد ينص على أولوية التصدير قبل تحقيق الاكتفاء المحلي فإن كافة المواد المتعلقة بالتصدير في العقد تشير وبصراحة ومن دون أية شروط على أولوية التصدير الذي ستتمتع بتحقيق أرباحه المهولة شركة شيل وتعطي الفتات للحكومة. وهذا يحصل في بلد قام مؤخراً بتوقيع عقود مكلفة لاستيراد الغاز من إيران!! ما هذه المفارقات العجيبة ؟ نبيع الغاز لشركة شيل بأبخس الأثمان لكي تصدره وتربح من ورائه عشرات المليارات بينما يقوم العراق باستيراد نفس نوعية الغاز من إيران وبالأسعار العالمية ثم يقوم بدعمه محلياً بمليارات الدولارات .
ثالثا: ستقوم الحكومة بشراء ما تبقى من الغاز بعد تصدير ما ترغب شل في تصديره ، وبيعه في السوق المحلية بأسعار مدعومة! وحسب دراسات الخبراء العراقيين فإن ما ينتجه العراق حالياً من غاز،إضافة الى كل كميات الغاز المنتج عند رفع مستوى انتاج النفط الى ذروته المتوقعة (٦ مليون برميل يومياً) فإن الغاز المصاحب المنتج لن يكفي لإمداد محطات الكهرباء لوحدها التي يحتاجها العراق لتوفير الكهرباء للمواطنين ، ناهيكم عن احتياجات القطاعين الصناعي والزراعي من الغاز لكي ينهضا مجددا.
رابعا: ينص العقد صراحة على أن يتشارك الجانبان، الحكومي وشركة شل في الاستثمار وفي الأرباح وهو ما يتعارض بشدة مع توجهات الحكومة لتبني عقود خدمة مقابل أجر محدد عوضاً عن عقود الامتياز التي ترى فيها الدولة شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد!! وهذا لعمري تضارب عجيب لا احد يجرؤ على المجاهرة به سوى وزارة النفط. بل ان الحكومة العراقية لم تعط أحدا غير شركة شل امتياز الشراكة في صناعة النفط العراقية وهو ما يثير الريبة والشك في هذه الصفقة المشبوهة ، خاصة اذا ماعرفنا ان هذه الصيغة من الشراكة ستعطي الأفضلية الى شل في اتخاذ كافة القرارات التي ستعود عليها بمنافع غير مسبوقة بينما يتحمل العراق خسائر جسيمة بسبب الفروقات في الاسعار التي بموجبها سيباع الغاز الخام الى شل والأسعار العالمية التي ستبيع شيل بموجبها الغاز المعالج الى العراق لضخه الى المستهلك المحلي العراقي بعد تقديم دعم هائل بمليارات الدولارات من الميزانية الاتحادية حتى تكون الاسعار في متناول المواطن العراقي.
خامسا: لا تكتفي شل بما ينتجه العراق حاليا او ما سينتجه من الغاز مستقبلا ، بل انها تضع شروطا غاية في الغرابة تلزم الحكومة بإمداد شيل بكل الغاز المنتج من أية مكامن جديدة يتم استكشافها مستقبلا ، خاصة أن هناك العديد من المكامن التي يمكن ان يتواجد فيها الغاز مما يعني أن شيل لن تتملك ما هو موجود من غاز فقط ، وإنما ستتملك كل ما لدى العراق من غاز مستقبلا .
مما سبق يمكن الاستنتاج أن هذا العقد سيمكن شيل من كل غاز الجنوب ويضع بيدها كل قرارات الانتاج والتصدير بما في ذلك قرارات التسعير بشكل انفرادي .
مع كل هذا نقول ان الفرصة لازالت سانحة امام الحكومة العراقية لتدارك الامر من خلال عدم توقيع العقد لإنقاذ العراق من هذا الفخ القاتل. نعم ، انقذوا العراق لكي تبقى ثرواته في يد ابنائه، بدلا من تصديرها للخارج لتنعم شل بأرباحها .

■ استشاري طاقة مقيم في الولايات المتحدة

خبير: رفع سقف الاعتمادات يفعل الاستيرادات

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

.عدّ الخبير الاقتصادي احمد ابريهي رفع سقف الإعتمادات التي تفتحها المصارف الخاصة،للحكومة عاملاً لتنشيط الاستيرادات و تطويرعمل المصارف في صيرفة التجارة الخارجية.
وكانت اللجنة الإقتصادية في رئاسة الوزراء قد كشفت أنها ستنتهي قريباً من وضع الضوابط التي تجاز بموجبها مصارف القطاع الخاص بفتح اعتمادات للمشاريع الاستثمارية والتنموية تصل إلى(٤) ملايين دولار أميركي بعد أن كان السقف محدوداً بمليوني دولار.
وقال ابريهي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن رفع سقف الاعتمادات التي تفتحها المصارف الخاصة للحكومة أمر جيد وإيجابي كونه سيساهم في تنشيط حركة الاستيرادات،وخصوصاً ان الفترة التي تستغرقها عملية فتح الاعتمادات سابقا كانت فترة طويلة لعدم وجود نوافذ كثيرة في العراق ".
وأوضح ابريهي :"نحن بحاجة الى الكثير مثل هذه الاعتمادات، ولكن لا نستطيع ان نضع اللوم على اللجنة الاقتصادية ولا حتى على رئاسة الوزراء لكون هذه امكانيات المصارف العراقية ،مشيراً الى أن هذا الامر كان من المفترض ان يكون له برنامج مخطط له منذ السنوات الماضية للارتقاء بالمصارف من خلال زيادة رأس المال والكفاءة والتقنيات الحديثة ".
ويذكر ان بعض الخبراء اعتبروا ان مبلغ(٤)ملايين دولار لا يكفي إلا لتمويل مشاريع دون المتوسطة وسيكون تمويلا مع استحصال فوائد عالية لدى المصارف الخاصة المحلية، ناهيك عن ان العراق ليس بحاجة لهذا النوع والمستوى من المشروعات .

استيراد أجهزة خاصة لمراقبة شركات الهاتف النقال

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس لجنة مراقبة الاتصالات احسان العوادي تشكيل لجنة فنية من مجلس النواب والحكومة لمراقبة جودة الاتصالات لشركات الهاتف النقال.
وقال العوادي لـ (وكالة أنباء الإعلام العراقي/واع): اتفقت هيئة الإعلام والاتصالات مع شركة اليركسون السويدية لاستيراد ٥ أجهزة لفحص خدمة الاتصالات النقالة وقياس جودتها ، مبينا أن لجنة الخدمات النيابية اتفقت مع الحكومة العراقية على تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة جودة شركات اتصال الهاتف النقال الثلاث العاملة في البلاد وهي آسيا سيل وكورك وزين العراق ،لافتا الى أن اللجنة الفنية ستقوم بمراقبة جودة خدمة الاتصالات ونقائها و تعديل أسعار العمل بنظام الثواني وإرجاع الدقيقة إلى سعرها المتفق عليه في العقد وهي ١٢٠ دينارا بدلاً من ٢٤٠ دينارا للدقيقة الواحدة.
وكانت هيئة الاعلام والاتصالات قد أعلنت انها تعتزم مراجعة عقود شركات الهاتف النقال التي لم تطور خدماتها حتى الان ،فضلا عن ان أداء شركات الهاتف النقال ليس مقنعاً على الإطلاق على الرغم من مرور سنوات طويلة على عملها في البلاد وهو دون مستوى الطموح الذي يتمناه العراقي.

(صاعد... نازل)

■ متابعة / المدى الاقتصادي

مازالت أسعار السلع والبضائع تشهد ارتفاعاً نسبياً مع اليومين الاخيرين لشهر رمضان المبارك ولاسيما الغذائية منها .
وقال رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية جعفر رسول الحمداني لـ (المدى الاقتصادي) إن سبب ارتفاع الأسعار يعود الى أسباب عدة أبرزها العمل الجديد للشركات الفاحصة المتعاقد معها من قبل وزارة التخطيط وتأخير التجار والبضائع في المنافذ الحدودية لعدم وجود شهادات مطابقة معهم أيضا الروتين والطابور الطويل الذي ينتظر التاجر دورة في عملية الفحص بهدف فحص المواد الداخلة إلى العراق إضافة إلى الإقبال الشديد على الشراء من قبل المواطنين خلال فترة رمضان المبارك .
وأضاف الحمداني أن هنالك مشاكل حقيقية للتجار والمستوردين يجب الوقوف عليها من اجل توفير متطلبات السوق العراقية بدأت عروض نفاذ الكثير من البضائع والسلع في الكثير من المنافذ الحدودية بسبب التأخير أو بسبب الإجراءات والتعقيدات كما طالب بان تكون هناك أكثر من شركتين لعملية الفحص من اجل تسهيل عملية الوصول إليها. وذكر التقرير الذي حصلت عليه (المدى الاقتصادي) أن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٣٨،٥٠٠) دينار وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٦٧،٠٠٠)دينار إلى (٦٨،٥٠٠) دينار.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم) إلى (٦٢،٧٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) إلى (٦٥،٧٥٠) دينارا ، فيما ارتفع سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٣٣،٥٠٠) دينار إلى (٣٣،٠٠) دينار، وارتفاع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٨،٢٥٠) دينارا إلى (٤٠،٠٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢١،٧٥٠) دينارا إلى (٢٣،٥٠٠) دينار والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد إلى (٤٦،٥٠٠) دينار في حين سعر السكر ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٥،٠٠٠).
وبين التقرير أن أسعار الحوم والمنتجات الحيوانية ارتفعت في الأسواق المحلية ، حيث ان سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٥٠٠) دينار إلى (١٥،٠٠٠) دينار فيما ارتفع سعر كيلو لحوم الدجاج المحلي من (٤٣٧٥) الى (٥٠٠٠) دينار في حين ارتفع صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) إلى (٤٤،٧٥٠) دينارا ،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٥٠٠) دينار وسعر الموصل١٤٢٥٠ وسعر البصرة١٤،٧٥٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٢٥٠ سعر الموصل١٣٧٥٠ سعر البصرة ١٤٢٥٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٧٥٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"،
وأوضح التقرير ان أسعار الفواكه والخضروات ارتفعت هي الاخرى ، اذ بلغ سعر البصل الأبيض البارد اليابس في بغداد ١٠٠٠ دينار للكيلو ، وسعر الموصل ٨٠٠ دينار وسعر البصرة ٨٠٠ دينار ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ١٠٠٠، و الموصل١٠٠٠، و البصرة١٠٠٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠باذنجان محلي سعر بغداد١٥٠٠ سعر الموصل١١٠٠ سعر البصرة ١٢٥٠دينارا باذنجان مستورد سعر بغداد١٢٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٠٥٠دينار لوبيا محلية سعر بغداد١٢٠٠ سعر الموصل١٢٠٠ سعر البصرة ١١٥٠دينارا برتقال / محلي سعر الكيلو في بغداد ١٦٥٠ سعر الموصل١٥٥٠سعر البصرة ٧٥٠ برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٣٠٠ سعر الموصل١٤٢٠سعر البصرة ١٥٥٠دينارا نومي حامض عراقي سعر الكيلو في بغداد٢١٠٠ سعر الموصل٢٢٠٠ سعر البصرة ٢٤٥٠دينارا نومي حامض مصري سعر الكيلو في بغداد١٥٠٠ سعر الموصل١٤٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا رمان عراقي سعر الكيلو في بغداد١٥٠٠ سعر الموصل١٥٠٠ سعر البصرة ١٦٠٠دينار.